



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# المجلس الشعبي الوطني

## الجريدة الرسمية

### للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	<b>الاشتراك السنوي</b>	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		<b>ثمن النسخة الواحدة</b> 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية السادسة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الثلاثاء 01 أوت 2000

## فهرس

- \* طرح السادة النواب أسئلة شفوية على السادة:
- رئيس الحكومة.
- وزير العمل والحماية الاجتماعية.
- وزير النقل.
- وردود السادة الوزراء عليها.

## محضر الجلسة العلنية التاسعة والعشرين المنعقدة يوم الثلاثاء 01 أوت 2000 (صباحا)

**الرئاسة:** السيد قاسم كبير، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني.

**تمثيل الحكومة:** السادة:

- عبد الوهاب دريال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان،

- سلطاني بوقرة، وزير العمل والحماية الاجتماعية .

- حميد لوناوسي، وزير النقل.

أخواتي إخواني النواب،  
الإخوة الصحفيين،  
صباح الخير.

يتعلق سؤالي اليوم بموضوع الانتحار.

إن تدهور القدرة الشرائية، وانعدام شروط معيشة شرائح واسعة من الجزائريين والجزائريات بسبب فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الحكومات المتتالية، بالخصوص بعد إعادة الجدولة أدت إلى بروز ظاهرة الانتحار.

إن الانتحار في الجزائر أصبح ظاهرة خطيرة تمس شرائح واسعة من المواطنين وأضحت في السنوات الأخيرة تأخذ أبعادا تدعو إلى القلق، إذ أصبحت تهدد حياة عدد كبير من المواطنين الذين فقدوا الأمل ويعيشون في ظروف اجتماعية يرثى لها.

إن المعلومات التي تحصلنا عليها تبين أن معظم الولايات مستهها هذه الظاهرة، وأخص بالذكر تلمسان، الجزائر، البويرة، قسنطينة، تيزي وزو... إلخ، وإليكم

### افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا

**السيد رئيس الجلسة:** بسم الله الرحمن الرحيم.

الجلسة مفتوحة،

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة المخصصة لطرح الأسئلة الشفوية، طبقا لنص المادة 134 من الدستور والمادة 68 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، الاستماع إلى السادة: وزير النقل، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وزير العمل والحماية الاجتماعية، الذين سيجيبون عن أسئلة النواب المحترمين. وأول المتدخلين هو السيد مالك سدالي، والسؤال مطروح على السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان، نيابة عن السيد رئيس الحكومة، فليفضل.

**السيد مالك سدالي:** السيد نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السادة الوزراء،

النائب مالك سدالي، وقبل كل شيء أشكركم على سؤالكم المتعلق بظاهرة الانتحار في الجزائر، غير أنني أريد أن أعيد بعض المسائل المقدمة كحقائق إلى مكانها الصحيح، وذلك قبل أن أتعرض إلى لب السؤال المتعلق بالتدابير المتخذة من قبل السلطات العمومية في مجال التكفل والوقاية من الانتحار، فيجب ألا نكون أخصائيين في الصحة العقلية بل متوفرين فقط على حد أدنى من التبصر والتعقل، بما أننا نتحدث عن الصحة العقلية، لاستبعاد الحقيقة التي تؤكدونها، والمتمثلة في كون بروز ظاهرة الانتحار له علاقة بإخفاق كل السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة من مختلف الحكومات خاصة بعد اللجوء إلى إعادة الجدولة، لأنه من الواضح والبديهي أن الأسباب التي تؤدي إلى الانتحار لها من التعقيد مالا يمكن إدراكه من خلال مجرد قراءة غير موضوعية وضيقة.

إن الانتحار موجود بالجزائر وكان دائما موجودا بها، إلا أننا إذا كنا نتكلم اليوم أكثر عن هذه الظاهرة، فهذا يعني فعلا أن الانتحار بدأ يأخذ بعدا أكبر. كما أن الأمر يعني كذلك أن الموضوع أصبح غير محظور، أي أن الكلام عليه غير محرم خاصة في ظل حرية الصحافة، فيمكن فعلا أن نتقبل أن فقدان الوظيفة، الإدمان على المخدرات، الإصابات النفسية، الاضطرابات العقلية، الإخفاق العاطفي، نقص التكفل النفسيولوجي، هي عوامل تشكل مصدر الانتحار، ولكن، سيادة النائب، لعلكم قد جانبكم الصواب لما أكدتم أن الانتحار مرتبط بغلاء الأدوية أو عدم توفرها أساسا، فبالرغم من عدم إمكانية استبعادنا للآثار السلبية التي يمكن أن نتجنبها والناجمة عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تميز الانتقال من اقتصاد يستند إلى دعم الدولة إلى اقتصاد منسحق للثروات ومحرر للطاقت والمبادرات، إلا أنه كان من الملائم والموضوعي أكثر أن يتطرق السيد سدالي إلى آثار الإرهاب كأحد العوامل الكبرى الحاسمة والمتسببة في حالات الانتحار المسجلة حاليا في بلادنا، فإذا كان الالتزام يقع فعلا على الدولة من حيث السهر على تعزيز دورها الاجتماعي من حيث التخفيف من آثار

الإحصائيات الخاصة بمدينتي:

المدينة	السنة	حالات الانتحار	محاولات الانتحار	الجنس
الجزائر العاصمة	1996	31		
	1998	65		
	1999	75	323	
تيزي وزو دائرة (عين الحمام)	1999	06		
	الخماسي الأول + جوان، جويلية 2000	6+10	07	

أما الدوافع التي زادت هذه الظاهرة حدة فهي:

- فقدان مناصب العمل،
- تناول المخدرات،
- الاضطرابات النفسانية،
- الإخفاق العاطفي والإخفاق في الامتحانات.

السؤال: سيدي ممثل الحكومة، ما هي التدابير والإجراءات التي ستتخذها الحكومة في الآجال القريبة لتقليل من هذه الظاهرة ولحفظ حياة الجزائريين خاصة الشباب، الفئة التي تعرضت أكثر لهذه الظاهرة؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد مالك سدالي وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، نيابة عن رئيس الحكومة.

**السيد الوزير:** بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السادة النواب،

زملائي الوزراء،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتولى الإجابة بإسم الحكومة عن سؤال السيد

والرسكلة وتنظيم العلاج والدعم المادي، كما سهرت السلطات العمومية في المرحلة الثانية على توفير كل الشروط الضرورية لإعداد ومتابعة سياسة فعالة وناجعة في مجال الصحة العقلية، وقد تم في هذا الإطار استحداث مديرية فرعية للصحة العقلية على مستوى وزارة الصحة والسكان والتي تنهياً لتنظيم ملتقى في غضون شهر أكتوبر، بحول الله، لتقييم كل النشاطات التي قامت بها مختلف القطاعات الوزارية وكذا الحركة الجموعية في مجال التكفل بالصددمات النفسية، وسيتم هذا الملتقى من أن تحصر وبكل موضوعية الخطوط العريضة التي يجب أن توجه سياستنا في مجال الصحة العقلية من حيث بعديها العلاجي والوقائي. وكما تلاحظون فإن ظاهرة الانتحار ليست إلا تعبيراً عن التوترات والصددمات المرتبطة بفقدان توازن الصحة العقلية، والتي تخضع بدورها إلى عدد من العوامل الحاسمة، مادية منها واجتماعية ومعنوية ذات العلاقة بالنشاط الأصلي لنفسية الإنسان غير المتوقع في مجمل الأحيان.

تلكم هي التوضيحات التي ارتأى سيادة رئيس الحكومة أن يفيدكم بها علماً بهذا الخصوص، مبدياً لكم استعدادي الشخصي الكامل لموافاتكم بكل المعطيات الإضافية التي ترونها مفيدة في ذات الموضوع.

تقبلوا سيداتي سادتي النواب، أسمى عبارات الاحترام والتقدير، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد الوزير، وإن كان للأخ صاحب السؤال تعقيب فليتفضل.

**السيد مالك سدالي:** أنا متأسف جداً، لقد كان الجواب بعيداً كل البعد عن السؤال المطروح، فبينما كنت أتكلم عن الانتحار كظاهرة أخذت أبعاداً خطيرة جداً، وليست في بدايتها، وذلك لأسباب كثيرة أهمها: تدهور مستوى معيشة الجزائريين، وأذكر بالمناسبة ما قرأته في جريدة عن أب عائلة قد حاول القيام بعملية انتحار جماعية مع

تحرير الاقتصاد التي تمس شرائح واسعة من المجتمع، بغرض محاربة الإقصاء والتهميش، فإنه من الأكيد أن الأمر يتطلب تدخل كافة الهيئات الفاعلة في المجتمع ومشاركة كل المجموعة الوطنية من أجل إعادة قيم التضامن والمساعدة إلى مكانهما الصحيح، وهي القيم التي يتطلبها كل مجتمع منظم ومهيكل وأصيل، إذا ما أراد محاربة آثار التهميش والشعور بالضياع.

إن كل أخصائي علم النفس يؤكدون بالإجماع أن أكبر خطر يهدد مجتمعنا مصطدماً بالعنف المسلح مرتبط بظاهرة فقدان التوازن التي تتبع المرحلة المسلحة، ولكونها واعية بذلك، فموازاة لعملية التكفل بالتوترات والصددمات النفسية الناجمة يومياً عن العنف الإرهابي، سعت السلطات العمومية إلى وضع التدابير والوسائل التي من شأنها مواجهة العواقب المرتبطة بفقدان التوازن لدى المجتمع، مع العمل في آن واحد على إعداد سياسة حقيقية في مجال الصحة العقلية تعتمد أساساً على الجانب الوقائي، ولتحقيق هذا الغرض تدخلت كل من القطاعات الوزارية المعنية والحركة الجموعية من خلال تنصيب خلايا الاستماع والمساعدة النفسية خاصة في مستوى المناطق الأكثر تضرراً من العنف والإرهاب، وقد كان الفضل لهذه العملية في الكشف عن كل النقائص الناجمة عن غياب سياسة حقيقية للصحة العقلية في بلادنا منذ الاستقلال، ومن بين النقائص الأخرى يمكن تسجيل العجز المسجل من حيث المورد البشري المتخصص (أخصائيون في علم النفس، الطب العقلي، علم النفس العيادي) ومواجهة للطابع الاستعجالي لهذه المسألة تم في أول الأمر تخصيص فترات تربصية قصيرة المدى، ليس فقط للأخصائيين في علم النفس بل وحتى لصالح الأطباء العاديين، هذا من جهة ومن جهة أخرى ونظراً إلى تجربتنا في هذا المجال عملت وزارة الصحة والسكان على فتح ورشات للتعاون مع كل من المنظمات الدولية المتخصصة كمنظمة الصحة العالمية، اليونيسيف، لجنة الصليب الأحمر الدولي، وكذا مع الدول الصديقة التي تتوفر على المعارف الضرورية كإيطاليا وكندا، وقد انصبت أشكال هذا التعاون على التكوين

مثلا التي يوجد بها أعلى دخل عالمي وأحسن معيشة ولا تعاني نقصا في الدخل أو في العيش ولكنها تصنف في أعلى درجات الانتحار في العالم. إذن، إن هذه المسألة ليست صحيحة.

ثالثا: إن بعض حالات الانتحار في الجزائر لا يرجع سببها مثلما يعتقد السيد النائب المحترم إلى ضعف القدرة الشرائية، فانتحار مدير جريدة محترمة مثلا لم يكن بسبب دخله المحدود أو بسبب نقص الأموال لاقتناء غذائه. إذن، فالقضية ليست في عامل الحاجة المالية فقط. ولكنني أتفق مع السيد النائب المحترم في تأكيد جانب الوقاية، لأنها خير من قنطار علاج، وهي عمل جماعي وحركية لكل المجتمع من أجل صناعة الرأي العام، بداية من وزارة الشؤون الدينية إلى الإعلام وإلى الحركة الجمعوية وإلى كل القطاعات.

شكرا لكم والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد الوزير، ومنتقل الآن إلى السؤال الشفوي الموالي، وأحيل الكلمة إلى السيدة سعدية بوقطوشة فلتتفضل.

**السيدة سعدية بوقطوشة: (نوار جعفر) السيد الرئيس،**  
معالي الوزراء،  
السيدات والسادة النواب،  
أسعد الله صباحكم.

السيد الرئيس، قبل أن أشرع في طرح السؤال الخاص بمشروع إنجاز مطار عين أرناط بولاية سطيف، اسمحوا لي أن أشير إلى أن زيارة السيد وزير النقل حميد لوناوسي إلى المنطقة خلال اليومين الماضيين قد سمحت له بمعاينة المشروع، الأمر الذي سيوفر لمسؤول القطاع، مثلما أتصور، معلومات إضافية مستقاة من الميدان، وأن السؤال طبعا قد أودع لدى مكتب المجلس قبل زيارة الوزير المنطقة.

عائلته، لأنه فقد منصب عمله. كما أعلنت جرائد عديدة عن انهيار المستوى المعيشي للجزائريين، الشيء الذي جعلهم غير قادرين على تحمل مسؤولياتهم العائلية، وإضافة إلى وجود أسباب أخرى وكثيرة لهذه الظاهرة يوجد سبب العنف، نعم يوجد العنف، كسبب، غير أنه ليس سببا رئيسيا. ومن هنا أقول: إن ممثل الحكومة الذي لا يمثل حكومة فعلا، فهو يمثل العلاقة بين البرلمان والحكومة، وبالتالي فدوره سياسي وليس حكوميا. وعليه أتأسف مرة أخرى للحكومة التي لم تعين وزيرا ولا رئيس حكومة للإجابة. وأرى أن إعادة الجدولة قد ساهمت كثيرا في انهيار القدرة الشرائية التي أوجدت ظاهرة الانتحار في الجزائر، وأتأسف لممثل الحكومة الذي لم يعترف اليوم بتدهور ظروف معيشة الجزائريين، كما أتمنى أن يؤتى بعمل وقائي من شأنه القضاء على الأسباب المؤدية إلى الانتحار وليس معالجة ظاهرة الانتحار كنتيجة، هذا من جهة ومن جهة أخرى، أحبي مديرية الصحة بولاية بجاية التي أنشأت، بعد طرح هذا السؤال، لجنة تحقيق حول الأسباب التي أدت وتؤدي إلى الانتحار...

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد مالك سدالي، وإن كان للسيد الوزير تعقيب فليتفضل...

**السيد الوزير:** بسم الله الرحمن الرحيم.  
شكرا للسيد النائب المحترم.  
أريد أن أضيف التوضيحات الآتية فقط.

أولا: لقد ورد في بداية سؤال النائب المحترم الحديث عن بعض الولايات دون ذكر الولاية التي تكلمت عنها الصحافة كثيرا وهي ولاية الوادي، ولست أدري لماذا؟!

ثانيا: إن رد سبب الانتحار إلى غلاء المعيشة، لا شك أن غلاء المعيشة يؤثر فعلا في حياة الناس، وهذا أمر طبيعي. ولذلك كان التكفل بهذه المسألة من أولويات الحكومة، وكانت من أولويات قانون المالية التكميلي لسنة 2000، لكن ليس صحيحا القول دائما إن هذا السبب هو العامل الجوهري، ففي البلدان الاسكندنافية

أقول هذا لأصل، سيدي الوزير، إلى سؤال عن وضعية مشروع مطارعين أرناط الذي يشكل أحد انشغالات مواطني الولاية والمناطق المجاورة لها.

إنني أتساءل تساؤل الانشغال الدائم المتردد في شوارع الولاية :

ما الذي يجعل مشروعاً بهذه الأهمية يتأخر كل هذا الوقت، بعد أن انطلقت به الأشغال سنة 1993...؟

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيدة سعدية بوقطوشة، عذراً، فهذا عمل الآلة، عذراً ياسيدتي... هذا هو القانون... سندرس هذه القضية في حينها... اسمح لي... إن إبداء نقطة نظام لا تكون إلا للنظام، فإذا كانت لديك نقطة نظام لضبط الجلسة ففضل، وإذا لم تكن كذلك فساكون مضطراً لأوقفك... تفضل.

**السيد خالد بومدين:** (بيدي نقطة نظام)، لم أكن أعرف أن السيد قاسم كبير قاس إلى هذه الدرجة، ولكنه أكبرنا سناً فلا بأس.

أولاً: إن نقطة النظام تتعلق بسير الجلسة، حيث أرى أن الإجراءات المحددة في التعليمات غير محترمة وأن هذه التعليمات التي تم فرضها على المجلس لا تعبر عن تطلعات النواب، كما أنها التعليمات التي تريدون من خلالها تكميم أفواه النواب، بدلا من تركهم يقومون بدورهم النيابي طبقاً للدستور...

اسمح لي السيد الرئيس، فلو كنا نعرف أن للمجلس أشغالا كثيرة وبرامج متعددة وجلسات ليلية... لطلبنا الاختصار بأنفسنا، لكن ما دامت الحكومة والمجلس اليوم بلا عمل، فبودنا أن نتناقش ونتحاور.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد خالد بومدين، وأحيل الكلمة إلى السيد محمود المرابي لإبداء نقطة نظام، وبحول الله سي طرح سؤالك خلال شهر سبتمبر.

السيد الرئيس،

معالي الوزير،

إن ولاية سطيف، وعاصمة الولاية بالذات، تشكل كما تفيد بذلك معطيات جغرافية وديمغرافية، أحد أهم أقطاب العمران والديناميكية الاقتصادية والتجارية في البلاد. فالولاية التي تصنف الثانية من حيث الكثافة الديمغرافية وطنيا، بعد ولاية الجزائر العاصمة أو ما كان يسمى محافظة الجزائر الكبرى، تشهد منذ سنوات حركة توسع عمراني كبير وتمركز للرأسمال التجاري المتراكم بمرور السنوات، بالإضافة إلى كونها، مع ولايات مجاورة، تتمتع بنسيج صناعي ومناطق ذات قابلية وتأهيل كبيرين للاستثمار في مختلف المجالات.

ولا شك أن أهم عوامل دعم الاستثمار، هي سيولة الاتصالات والمواصلات وتثمين عامل الوقت والاقتصاد في الجهد.

السيد الوزير،

ليس في نيتي أن أستعرض أمامكم وأمام زملاء والزميلات النواب البعد الإستراتيجي لولاية سطيف وديمغرافيا وجغرافيا كنقطة تقاطع مركزية في شرق البلاد، وسوق واسعة للتبادلات التجارية، تشهد عليها حركة الطرقات المؤدية من مدينة سطيف والمناطق الحضرية المجاورة لها كالعلمة، برج بوعرييج، المسيلة، بجاية، وإليها.

هذه الحركة عبر المواصلات البرية، التي تسبب اختناقاً متزايدا عبر العديد من المحطات تهدر جهدا ووقتا لمئات التجار المستثمرين، كما أنها تكلف الجالية الجزائرية ذات الأصل من ولاية سطيف والمناطق المجاورة معاناة إضافية، بالإضافة إلى كونها تقلل من عزيمة المستثمرين الأجانب في إقامة مشاريع بالمنطقة. وقد كان الصالون الأخير الذي أقامته وزارة الصناعة مؤشرا إيجابيا، عبر فيه العديد من المستثمرين الأجانب عن أهلية المنطقة لاستقطاب رؤوس الأموال.

وفي شهر ديسمبر 1994، توقفت الأشغال به لعدم تمكن الولاية من مواصلة إنجاز الأشغال بسبب نقص الاعتمادات، وقد طلبت هذه الأخيرة تسجيل هذه العملية في ميزانية الدولة، على الرغم من تعهدها بالتكفل الكامل والشامل بهذا الاستثمار.

وقد تقرر في اجتماع المجلس الوزاري المشترك المنعقد بتاريخ جوان 1995، إعادة تسوية وضعية المدرج بإبقائه على حالته الأولى، أي بطول 1600م وبعرض 30م.

وفي شهر ديسمبر 1997، تم إشعار وزارة النقل بمواصلة أشغال إنجاز المدرج ومرافقه، وقد تم بالفعل تسجيل العملية بمبلغ 1600 مليون دج بطلب من الولاية وبعنوان وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة النقل لم تستشر أبدا في هذا الشأن.

وفي إطار تنفيذ الخريطة الوطنية للمطارات، قامت وزارة النقل بمهمة مشتركة مع وزارة الدفاع الوطني في شهر أوت 1998 تمثلت في زيارة مطار عين أرنات بولاية سطيف، على إثر اقتراح تقدمت به وزارة التجهيز لتوسيع المدرج قصد استغلاله بطائرات من نوع "بوينغ".

وعلى إثر النتائج التي توصلت إليها المصالح المؤهلة "تقنيو شركة الملاحة الجوية"، الذين قاموا بدراسة تقنية تبين أن هذا المطار لا يمكن استغلاله تجاريا بسبب المسائل المتعلقة بالتخلص من الحواجز الطبيعية (منسوب الوادي) والحواجز الاصطناعية (عمارات، بنايات سكنية) الموجودة على مرفقات الطيران والتي تسبب عائقا كبيرا للحركة الجوية، الأمر الذي يجعل المدرج محدود الاستعمال، أي لا يستعمل إلا للطائرات من المستوى الثالث كالتائرات ذات 15 مقعدا. فحتى طائرة "الفوكير" لا يمكنها أن تستعمل المدرج المنتظر إنجازها بطول 1925م وبعرض 48م نظرا إلى الحواجز المذكورة.

**السيد محمود المراوي:** (ييدي نقطة نظام)، شكرا السيد الرئيس.  
بسم الله الرحمن الرحيم.

على كل حال، لقد أشرتم قبلي إلى السؤالين اللذين طال انتظارهما، فمنذ عهد الأمير عبد القادر وهما في مكتب المجلس بصدد دراستهما، لكن أود الآن أن أقول كلمة:

إنه لعيب كبير أن نقطع الكلمة عن شخص هو ممثل الشعب، إذ لا يوجد أي مجلس فوق الأرض يقطع الكلمة عن النائب، هذه نقطة نظام، غير أنني أرى النظام الداخلي في هذا المجلس يأخذ منحرجين، فحين يكون لصالح رئيس المجلس الشعبي الوطني نطقه، وحين يكون لصالح النواب يوضع جانبا.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد محمود المراوي، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير النقل.

**السيد الوزير:** السيد رئيس المجلس الموقر، السيدات والسادة النواب،  
أخواتي، إخواني،  
السلام عليكم.

ردا على تساؤلات السيدة النائب، بودي أن أقدم إليكم بعض المعلومات عن مطار عين أرنات بولاية سطيف.

لقد بادرت ولاية سطيف في شهر جوان 1993 بمشروع أشغال توسيع ودعم المدرج، ليصبح طوله 2000م وعرضه 45م، بعد أن كان 1600م و30م، قصد استغلاله في الطيران المدني بطائرات من نوع "فوكير 27" و"بوينغ 737"، وهذا بتمويل ذاتي، أي من ميزانية الولاية، حسب الرسالة التي أرسلها والي ولاية سطيف إلى وزارة النقل آنذاك، وهذا على الرغم من اعتراض وزارتي النقل والتجهيز والتهيئة العمرانية.

الوزير، وللعلم فإنه من حق الرأي العام والنواب متابعة الأسئلة. وعلى كل، سيدي الرئيس، فإن إجابات السيد الوزير كانت شافية وكافية ونأمل، خاصة سكان ولاية سطيف، أن يسهر المسؤول الأول عن القطاع على إتمام هذا الإنجاز الهام الذي يعد في النهاية إنجازا وطنيا، ونتمنى من السيد الوزير المتابعة الميدانية، كما فعل، وبودي أيضا طرح سؤال إضافي على السيد الوزير: هل كانت هذه الزيارة، السيد الوزير، مبرمجة أم جاءت بعد السؤال؟

فإذا كانت مبرمجة فإننا نفرح كون القطاع ما زال مهتما بهذا المشروع الوطني، أما إذا جاءت بعد السؤال فهذا يظهر العلاقة الطيبة بين النواب والوزراء والاهتمام بالأسئلة الشفوية، وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيدة سعدية بوقطوشة، والسيد الوزير لا يريد التعقيب لأن رد السيدة النائب كان مقنعا، وشكرا.

وأنتقل إلى السؤال الموالي، وأحيل الكلمة إلى السيد عاشور غازيبا، فليتفضل.

**السيد عاشور غازيبا:** بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

أصحاب المعالي،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله.

سؤالي يتعلق بحوادث المرور وموجه إلى السيد الفاضل وزير النقل.

معالي الوزير، تعرف حوادث المرور في بلادنا، وخاصة في السنوات العشر الأخيرة، ارتفاعا مخيفا في حصيلة الضحايا تبين بعضه الإحصائيات الآتية:

أكثر من 31 ألف حادث في السنة، بمعدل 4000 قتيل و40 ألف جريح، منهم 10٪ يلتحقون بفئة المعوقين التي

وفي هذا الصدد، وبعد الدراسة التقنية للملف، يبدو أنه من الضروري إلغاء كل الحواجز الموجودة حاليا حتى يمكن استغلال المدرج بكامله.

وفيما يتعلق بالقيمة المقدرة بمبلغ 2100 مليون دج، فإنها تمثل مبلغ إعادة التقييم الذي تقدمت به وزارة الأشغال العمومية إلى وزارة المالية في حالة اعتماد المرحلة الثانية من 1950م إلى 2800م.

وقد خصص المبلغ الأول، أي 1600 مليون دج لإنجاز المدرج الأول 1925م، إضافة إلى إنجاز مواقف السيارات والملاحق، وهو ما أنجز حاليا حسب المعلومات التي قدمتها لنا وزارة الأشغال العمومية.

و ما بقي من المبلغ يضاف إليه الترخيص للبرنامج المنتظر الذي تقدمت به وزارة الأشغال العمومية إلى وزارة المالية، وسيسمح بإنجاز كل الأشغال المتعلقة بهذا المطار.

وبعد الزيارة التفقدية التي قمنا بها يوم 30 جويلية 2000 إلى عين المكان، تبين لنا أنه لا يمكن استغلال هذا المطار إلا بعد القيام بإنجاز أشغال توسيع المدرج المتوازي من الجهتين الشرقية والغربية، إضافة إلى القيام بردم جزء من الحفرة الموجودة والتي يبلغ عمقها 35 مترا، أي نزيل جبلا لتغطية واد، أما من الجهة الشرقية فإننا سنقوم بتوسيع المدرج على طول 400 متر. وقد تقرر في هذا الصدد إرسال لجنة تقنية في الأسبوع القادم قصد دراسة هذا الاقتراح في أقرب وقت ممكن. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيدة سعدية بوقطوشة، إن كانت تريد التعقيب.

**السيدة سعدية بوقطوشة: (نورة جعفر)،** شكرا سيدي الرئيس.

أنا أتأسف لأنني لم أتمكن من طرح كل الأسئلة، لكن، الحمد لله، أن كل الأسئلة كانت مطروحة على السيد

حفاظا على أرواح المواطنين وسلامتهم سواء من الجانب التشريعي أو الجانب المادي؟

وفي انتظار ردكم على هذا الانشغال الوطني، تقبلوا، السيد الوزير، فائق الاحترام والتقدير.

ولكم الشكر مسبقا، والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد عاشور غازيباوان، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير النقل.

**السيد الوزير:** السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

أخواتي، إخواني،

السلام عليكم.

بالفعل، يعاني المجتمع المعاصر والجزائر بصفة خاصة، ظاهرة حوادث المرور، حيث سجلت فيها أكبر نسبة مقارنة بالبلدان النامية الأخرى. خلال الفترة الممتدة من سنة 1986 إلى سنة 1999 (أي خلال 14 سنة) وقد سجلت الإحصائيات الآتية:

- بلغ العدد الإجمالي لحوادث المرور 378656 ألفا، وبلغ المعدل السنوي 27 ألفا.

- بلغ عدد الجرحى 18777 ألفا، وبلغ المعدل السنوي 51 ألفا.

- بلغ عدد القتلى 15987 ألفا.

تلکم هي إحصائيات وزارة النقل، وهي لا تنسجم أليا مع إحصائيات وزارة الداخلية، لأنه من الصعب جمع الإحصائيات في بلادنا وإيجادها منسجمة. كما قدرت الدراسة الوطنية حول النقل المبلغ الإجمالي الذي خلفته حوادث المرور بالجزائر بما فيها التعويضات عن تأمين السيارات والتي دفعتها شركات التأمين بأكثر من 5 ملايين دج، بالإضافة إلى تكاليف التكفل الصحي بالضحايا والتي تقدر بأكثر من 5 ملايين دج إضافية، علاوة على تكاليف الأضرار التي خلفتها هذه الحوادث بالمنشآت وغيرها، كل هذا يؤكد أن حوادث المرور تلحق

تمثل حوادث المرور فيها العامل الأكبر، أي أن نسبة 35٪ من عدد المعاقين ناتجة عن حوادث المرور، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن نسبة 60٪ من هذه الحوادث تسبب فيها أصحاب الرخص الجديدة المسلمة ما بين سنتي 1991 و1999.

وعليه، فإن مرد هذه الحوادث المفجعة إلى الأسباب الأساسية الآتية:

- أن نسبة 80٪ منها تعود إلى عدم احترام قوانين المرور كالسرعة المفرطة والتجاوزات الممنوعة والمناورات الخطيرة، خاصة من الأشخاص الحديثي العهد بالسياقة ومعظمهم شباب.

- عدم احترام قوانين المرور الراجع إلى غياب ثقافة مرور محترمة لأنه يوجد نقص كبير في التوعية والتحسيس بخطورة هذه المخالفات، كما أن قانون المرور الحالي تجاوزته الأحداث خاصة في شق العقوبات المترتبة على المخالفة وكيفية تنفيذها.

- هذا إضافة إلى ما يشوب تكوين السائق والحصول على رخصة السياقة من غموض وتلاعب أحيانا.

- تدهور حالة الطرقات بسبب كثرة الاستعمال مقابل ضعف الصيانة، وكذا نقص الممرات خاصة على الطرق السريعة.

- قدم حظيرة السيارات، إذ أن أكثر من مليون سيارة يتجاوز عمرها 14 سنة، وعموما يمثل نسبة 50٪ من مجموع سيارات الحظيرة الوطنية، مما يحثنا على التساؤل عن مصير مراكز المراقبة التقنية للسيارات "كنيريتا".

وبناء على ما ذكرنا نتقدم إلى معاليكم بهذا السؤال: ماهي الإجراءات الملموسة التي تنوي الوزارة اتخاذها بهذا الصدد قصد التقليل من هذه الحوادث المؤلمة

ب- تكوين سائقين مهنيين، لقد تم إعداد برنامج لتكوين ورسكلة سائقي سيارات نقل المواد الخطيرة وسيارات الأجرة وسيارات النقل العمومي للمسافرين والبضائع، وذلك بالتنسيق مع وزارة التكوين المهني. وفي هذا الإطار تم إعداد مشروع قرار يتعلق بالتكوين المهني لسائقي السيارات.

ج- تعليم سيطرة السيارات، إن تحسين التكوين للسائقين يمر حتما بأحسن تأهيل للممرنين في مدارس السيادة وللممتحنين رخصة السيادة. وفي هذا المجال، اتخذت الوزارة الإجراءات الآتية:

أولاً: تعديل القرار الوزاري المتعلق باعتماد مدارس تعليم السيادة وتنظيمها .

ثانياً: إعداد قرار وزاري ينظم تكوين ممرني مدارس تعليم السيادة.

ثالثاً: مراجعة القانون الأساسي الخاص بفئة ممتحنين رخص السيادة.

رابعاً: فتح مسابقة لتوظيف ثلاثين ممتحناً جديداً على أساس شروط جديدة تتضمن رفع المستوى الدراسي ليصبح شهادة البكالوريا وستين جامعتين.

خامساً: القيام بعملية التفتيش والرقابة لمراكز الامتحان والحصول على رخصة السيادة ونشاطات نقل المسافرين .

د- بالنسبة إلى التفتيش التقني للسيارات، إن الانطلاقة الفعلية لمهام المؤسسة الوطنية المكلفة بالتفتيش، أي ما ذكرته عن "كنيريتا" والتي أصبحت اليوم "إيناكتا"، لم تتم بسبب عدم توفر الاعتمادات المالية الضرورية لتجهيز المؤسسة وتمكينها من تأطير هذا النشاط. وبهذا الصدد فإن البحث جار حالياً عن مصادر التمويل، حيث تقرر في البداية إيكال مهمة التفتيش إلى شركة ذات أسهم أنشأتها مؤسسات تابعة لقطاع النقل والتأمينات، أي بين وزارة النقل وشركات التأمين، وستقوم هذه الشركة بوضع شبكة على مستوى الوطن إلى جانب بعض الخواص الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة لممارسة هذا النشاط. وستنطلق هذه العملية سنة 2001 وتقتصر في البداية

أضراراً هامة بالمجموعة الوطنية وقدرات إنتاج بلادنا. أما أسباب حوادث المرور فيمكن إيجازها فيما يأتي:

أولاً: بشرية، أي متعلقة بالمواطن ونسبتها 82٪.

ثانياً: الطرقات والمحيط ونسبتها 7,5٪.

ثالثاً: السيارات ونسبتها 10,15٪.

بالنظر إلى الأسباب المتعددة لحوادث المرور والتي تبدو معقدة، فإن محاربة هذه الظاهرة تتطلب بالضرورة العمل في اتجاه هذه العوامل الثلاثة: الإنسان والسيارة والمحيط والطرقات. لذا يستوجب أن تكون محل اهتمام القطاعات ومختلف الوزارات.

فيما يخص قطاع النقل فإن الجهود منصبة على الجوانب الآتية:

أولاً: مراجعة قانون المرور الحالي، ومن بين التعديلات التي أدخلت على القانون رقم 09/87 المتعلق بقانون المرور ما يأتي:

أ- تحديد نسب جديدة للغرامات وإعادة النظر في حجم العقوبات، ومنها وضع نظام ردهي ذي طابع إداري يرتكز أساساً على السحب المنظم لرخصة السيادة عن كل مخالفة مرتكبة.

هناك أيضاً نظام ردهي مالي يرتكز على فرض غرامات مرتفعة، غير أنه يلاحظ أن كل نظام يرتكز على مدى استعداد الهيئات المعنية لتجسيده في الواقع، منها السلطات الأمنية والقضائية وغيرها من السلطات.

بالإضافة إلى إدراج نوع من المخالفات الجديدة لم تكن في القانون السابق.

وهناك اقتراح يقضي بسجن السائق في حالة تسببه في القتل العمدي لعدم احترام إشارات المرور المنصوص عليها في القانون.

أؤكد أن إنجاز الطريق السريع شرق - غرب أصبح أكثر من ضرورة، ولا بد من إنجازه في أقرب الآجال.

ويتمثل دور قطاع الإعلام في التوعية والتحسيس، وقطاع التربية في التكوين والإرشاد، ومصالح الأمن في فرض احترام القوانين. كما أن للحماية المدنية ومصالح الاستعجال دورا هاما في إنقاذ الأرواح بعد وقوع الحادث، وذلك بالتدخل السريع والتكفل الأحسن. وأؤكد في الأخير تحسيس كل القطاعات المعنية بخطورة الموضوع وإمكانية تفاقمه إذا لم يحظ بالعناية اللازمة والاستعجال والجدية. شكرا سيدي الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد عاشور غازيباوان، وأسأل السيد الوزير إن كان يريد التعقيب.

**السيد الوزير:** في النهاية، أشكر السيد النائب على السؤال الذي طرحه، وأظن أنه يجب أن يهتم المجتمع الجزائري كثيرا بهذه الآفة.

وبخصوص البرنامج الذي أعدته وزارة النقل فكلمتي الوحيدة هي أن تتفهموا الوضع، وسنأتيكم إن شاء الله، في دورة الخريف بقانون جديد وسنلقى مساندة الأخوات والإخوة النواب، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد الوزير، وأنتقل إلى السؤال الموالي، وأحيل الكلمة إلى السيد أحسن عربيي.

**السيد أحسن عربيي:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

معالي الوزراء المحترمين،

الزملاء النواب،

الإخوة الضيوف،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السؤال موجه إلى معالي وزير العمل والحماية الاجتماعية. إن الأرقام الخاصة بولاية سوق أهراس المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم الشباب وتشغيله

على وسائل النقل العمومي والبضائع والمسافرين لتعمم بعدها على السيارات الأخرى.

ويمكن القول في الختام، إن الإجراءات المتخذة وتلك التي سوف تتخذها وزارة النقل في مجال الوقاية وأمن الطرقات تهدف كلها إلى التأثير في الإنسان جزئيا وفي السيارة والطرق، وبالرغم من أهميتها إلا أنها تبقى غير كافية ما لم تكن هناك رقابة صارمة وتنفيذ محكم للمنظومة التشريعية والتنظيمية، هذا إلى جانب التهيئة السليمة لمحيط الطرقات والتي تمثل نشاطات تكميلية وضرورية للإجراءات المذكورة. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد الوزير، وأسأل السيد النائب إن كان يريد التعقيب، تفضل.

**السيد عاشور غازيباوان:** شكرا السيد الرئيس.

شكرا معالي الوزير على الإجابة والاهتمام والحرص اللذين توليهم الوزارة مسألة التقليل من هذه الحوادث.

معالي الوزير، حقيقة أن حوادث المرور أصبحت آفة لها عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة على المجتمع، والأرقام التي ذكرنا أحسن دليل على ذلك. وعليه، فإن مراجعة قانون المرور وإعادة النظر في تكوين السائق وكيفية الحصول على رخصة السياقة أمور يجب التعجيل بها لما لها من أهمية في حياة المواطن، وكذا التعجيل بإنجاز مراكز للمراقبة التقنية لما لها أيضا من أهمية في مراقبة السيارات وصيانتها، خاصة القديمة منها وأتمنى أن تنجز هذه المراكز في أقرب وقت، هذا ما يعني وزارة النقل.

ويجب أيضا كما تفضلتم، معالي الوزير، على القطاعات الأخرى المعنية بالموضوع أن تؤدي دورها من أجل التخفيف من هذه الآفة، كوزارة الأشغال العمومية، بصيانة الطرق ورفع الضغط عن بعضها من جراء كثرة استغلالها خاصة الطرق الوطنية أرقام 1، 4، 5، 61. وهنا

ستكون كالكثير من الندوات التي تتعامل مع الملفات تعاملًا إداريًا لا يتجه إلى مفاهيم الجزائر العميقة؟

وأخيرا، نرجو منكم، معالي الوزير، تنويرنا بما يطمئنا ويطمئن الرأي العام وخاصة الشباب الجزائري، والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد أحسن عريبي، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير العمل والحماية الاجتماعية فليفضل.

**السيد الوزير:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد النائب،

الأخوات والإخوة النواب،

طرح علينا السيد أحسن عريبي سبعة أسئلة تدخل في صميم اهتمامات المواطن الجزائري لأنها تتعلق بموضوع حساس وهو الشغل والبطالة والإجراءات الكفيلة بالتخفيف من الفقر والتهميش.

السيد النائب المحترم، لا أحدثكم عن اشتداد حدة البطالة وآثارها في حياة المواطنين وطرق معيشتهم، فأنت تعلم أن الفقر أخو الكفر، وإذا سمحتم لي فإني ألخص أجوبتي عن أسئلتكم السبعة في ثلاث خلاصات صغيرة ومركزة هي:

أولا: إن كثرة الأجهزة والهيئات المتدخلة في سوق الشغل قد أدت أدوارا إيجابية في امتصاص البطالة ولو بشكل مؤقت في إطار تشغيل الشباب، ولكنها في المقابل كانت تسير سوق الشغل تسييرا إداريا وبعقليات إدارية جعلت الأرقام النظرية والملفات الإدارية تطغى على حقائق الميدان، وكمثال على ذلك فقد أحصينا أكثر من 116 ألف مشروع مسجل على الورق لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، لم نجد منها في الميدان إلا 22 ألف مشروع، أي نسبة 18٪، كما جاء في سؤالكم، أكثرها في قطاع النقل بنسبة تجاوزت 60٪، أي أن المشاريع التي أنجزت خارج قطاع النقل لا يتجاوز

والمقدرة بأكثر من 1400 مشروع، لم ينفذ منها إلا حوالي 16٪ والبقية ظلت حبرا على ورق ما بين سنتي 1996 و1999. لأجل ذلك أسألكم معالي الوزير.

هل كثرة الأجهزة والهيئات المتدخلة في سوق الشغل تمثل أدوات للتسهيل أم هي عراقيل بيروقراطية؟ من بين 86 ألف مشروع المسجلة على المستوى الوطني، ما هي النسب المئوية المنجزة في هذا الميدان؟ وما هي الولايات التي حظيت بنسبة إنجاز عالية؟ وما هو العدد الحقيقي للبطالين الذين استفادوا فعليا من الصندوق الوطني لدعم الشباب وتشغيله؟ إذا كان الجهاز الجديد الذي أحدثتموه والمسمى بجهاز القروض المصغرة قد وضع أساسا لمساعدة العاطلين على إنشاء مناصب شغل ذاتية لأنفسهم، خاصة وأن القطاع الفلاحي قد بدأ يعرف انتعاشا في الاستثمارات، وقد بلغت نسبة الراغبين في الاستفادة من هذا الجهاز "القروض المصغرة" 60٪، توجه إلى الاستثمار المباشر في القطاع الفلاحي (تربية النحل، البيض، اللحوم البيضاء، تحويل الفلين) في ولايات سوق أهراس، الطارف، جيجل. فإذا كان الأمر كذلك فإننا نلاحظ أن البنك المتخصص في تمويل هذا النوع من المشاريع وأعني به بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعيد تماما عن المساهمة الفعلية في تجسيد هذه المشاريع التي بلغ عددها 16 ألف مشروع.

لماذا تخلف بنك التنمية عن تأدية دوره لتحقيق طموح الشباب؟ وهل في نيتكم إدماج الأجهزة المتدخلة في الشغل لتقريب الإدارة من المواطن ومكافحة كل أشكال البيروقراطية؟ هل في نيتكم التخلي عن التمويل المركزي للمشاريع وإعطاء الفروع البنكية حق المبادرة مثلا؟ هل يعقل أن ينتقل شاب من إليزي إلى ورقلة ليستفسر عن مدى قبول ملفه بعد اجتيازه 2000 كلم ذهابا وإيابا؟

هل الندوة الوطنية التي أعلنتموها في ملتقى عنابة والمتعلقة بمراجعة سياسة التشغيل، ستفتح ملف المحاباة والمحسوبية والتمويل المشبوه لبعض المشاريع أم أنها

فالنسب المئوية المسجلة في الميدان لا تشجع على الاستمرار في سياسة تعدد الواجهات والوصايات دون أن تتخذ قرارات حاسمة تجعل على الأقل القرارات المصيرية مركزية أو تحدث آليات تنسيق دقيقة وصارمة بين أكثر من ثماني جهات تتحكم في سوق الشغل، وهي الوكالة الوطنية للتشغيل والمندوبيات الولائية لتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ووكالة التنمية المحلية والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والقروض المصغرة وعقود ما قبل التشغيل والمحافظة الوطنية للشغل. وعليه، بوصفي وزيراً للعمل والحماية الاجتماعية أعلن أمامكم أن سوق الشغل في الجزائر لا يمكن تنظيمه إلا من خلال إحداث وصاية مركزية في شكل شبك وحيد يجمع شتات هذه الأجهزة الثمانية التي توظف أكثر من 2700 عون، وفي المقابل لا تحقق في الميدان إلا نتائج محتشمة لم تتجاوز حتى الآن نسبة 18٪.

ثالثاً: وأخيراً فيما يتعلق بالقرض المصغر فإنه لم يدخل حيز التنفيذ إلا في نهاية سنة 1999 كعملية جديدة تستوعب كل من أقصاهم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بسبب شرط السن المحدد بين 18 و35 سنة، هذا الإجراء الخاص بالقرض المصغر يمدد السن إلى 59 سنة ويعول على إدارة البنوك في تمويل المشاريع المصغرة، لكن للأسف لم يلتزم حتى الآن سوى بنك واحد هو البنك الوطني الجزائري، وقد أبدى بنك التنمية المحلية موافقته المبدئية على تمويل بعض المشاريع، لكن بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كما جاء في سؤالكم، لم يلتحق حتى الآن، مع العلم أن نسبة 65٪ من المشاريع المسجلة تتعلق أساساً بالفلاحة والتنمية الريفية والزراعات الغذائية.

لقد وضعنا كمبادرة منا للتفعيل مبلغاً معتبراً قدره 200 مليار سنتيم كضمان على القروض المصغرة لفائدة هذه المشاريع التي بلغت أكثر من 18 ألف مشروع في المستوى الوطني، وهذا إلى غاية جوان 2000. ولكن إلى نهاية جوان 2000 لم ينطلق منها سوى نسبة 10٪، ولا يوجد من بينها أي مشروع فلاحي بسبب البنوك

عددها 4400 مشروع في كامل التراب الوطني. وبالمثل سجلت وكالة دعم الاستثمارات ومتابعتها أكثر من 24 ألف مشروع لم نجد منها في الميدان إلا أقل من 12٪، والبقية لم نجد لها أثراً، وبالمثل كذلك منحت لجان المساعدة الولائية في إطار الاستثمارات المحلية عبر كامل التراب الوطني أكثر من 14 ألف قطعة أرض موجهة للاستثمار لم ينجز منها في شكل مشاريع سوى نسبة 6٪، والبقية ذهبت في سوق المضاربات. لقد استطاعت ولايات قليلة أن تستثمر أموالها وجهود أبنائها وتحرك وتيرة الشغل في بعض مناطق النشاط عندها بشكل إيجابي ومشجع، أذكر على سبيل المثال العاصمة، وهران، سكيكدة، سطيف، غرداية، ورقلة، البليدة، تيبازة، تلمسان، برج بوعريرج. أما بقية الولايات فما زالت المشاريع بها مجرد ورشات مفتوحة لأظنها قابلة للإنجاز.

ثانياً: صحيح، كما جاء في سؤالكم، هناك ثماني جهات تتدخل في سوق الشغل، لكننا نفرق بين الأجهزة الموجهة للمساعدة الاجتماعية كوكالة التنمية الاجتماعية والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والقرض المصغر، وبين الجهات التي تهتم بالتنمية الاقتصادية كوكالة الوطنية للتشغيل ومندوبية التشغيل والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وسواها، لكن الملاحظ أن التنسيق منعدم تماماً بين هذه الأجهزة، مما جعل المعالجة الإدارية للملفات تعرقل جهود الشباب وتتدخل المحاباة والمحسوبية والمضاربات والمزايدات في العمليات الاستثمارية، يضاف إليها الثقل المسجل في أجهزة البنوك، وهو ما جعل هذه الأجهزة قليلة الفائدة، الأمر الذي جعلنا ندعو إلى اعتماد منهجية الشباك الوحيد في التسيير وتوسيع دائرة تمويل الاستثمارات محلياً للتحكم في الآليات الموجهة لتحريك وتيرة الشغل المستهدفة أساساً ثلاثة أمور أساسية هي:

الأمر الأول: إتاحة الفرص أمام الشباب للعمل النظيف.  
الأمر الثاني: إنتاج السلع.  
الأمر الثالث: إنتاج الخدمات.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد الوزير، وأنتقل إلى السؤال الموالي وأحيل الكلمة إلى السيد خالد بومدين فليتنفضل.. إذا أخطأت، سيدي النائب، فأسأح منكم الكلمة.

**السيد خالد بومدين:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي الرئيس، السادة الوزراء، السيدات والسادة النواب، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

عاشت الجزائر مرحلة عصيبة تخللتها أزمة كادت أن تعصف بالأخضر واليابس، وكانت الدولة الجزائرية في أمس الحاجة إلى التفاف شعبها والتحام مواطنيها، وقد عبرت شرائح مختلفة عن مواقفها بلا تردد للدفاع عن الشعب وعن كيان الدولة الجزائرية إلى حد أنها قدمت النفس والنفيس وتضحيات جساما من أجل أن تبقى الجزائر شامخة وواقفة، وكذلك من أجل أن يعيش هذا الشعب الكريم عيشة الأسياد تحت راية الدولة الجزائرية. فكانت العبرة الكبرى التي يجب استخلاصها هي وضع كل واحد في مكانه ومربعه بلا مزايدة أو مغالطة.

ومن ضمن هذه الشرائح، هناك منظمات وطنية وجمعيات وطنية ومحلية وعلى رأسها المنظمة الوطنية للمجاهدين التي نعتبرها منظمة الجيل البطل والشريف والرمز والكريم، والتي أعتبرها، شخصيا، ثابتا من ثوابت الأمة الجزائرية، وكذا المنظمة الوطنية لأبناء المجاهدين والاتحاد العام للعمال الجزائريين والاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية والاتحاد النسائي والاتحادات الشبانية، والمنظمة الوطنية للفلاحين الجزائريين وكافة الجمعيات والمنظمات.

لقد عبرت كل هذه المنظمات والشرائح بلا تردد، عن موقفها إزاء أزمة الجزائر، فوقفت صامدة لكي يحيا هذا الشعب. ونلاحظ اليوم، بكل صراحة، تراجعاً بهدف التقليل من الدور الذي تؤديه هذه المنظمات والجمعيات

المتخصصة في تمويل المشاريع الفلاحية في شكل تركيب مالي بين المستفيد والبنك وصندوق التأمين على البطالة.

وأحيي بالمناسبة البنك الوطني الجزائري الذي قدم للشباب خدمة تتمثل في فتح 130 وكالة جديدة عبر الوطن، وكذا بنك التنمية المحلية الذي قرر مؤخرا، منذ 3 أيام، الانضمام إلى هذا الجهاز، وكذا الصندوق...

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد الوزير على هذه التوضيحات، وأحيل الكلمة إلى السيد أحسن عريبي، تفضل.

**السيد أحسن عريبي:** شكرا معالي الوزير على هذه المعلومات. وأعتقد أنها كافية بالنسبة إلي وإلى الرأي العام، لكن أعتقد أنها تبقى معلقة، لماذا؟ لأنه عندما يودع الشاب الجزائري ملفه من أجل الحصول على قرض مصغر، فهو ينتظر شهورا وأعواما وربما إلى أن يصدر قانون جديد يلغي ذلك القانون، فلا تسمح أحكامه بالرجوع بأثر رجعي، وبالتالي يطلب منه تقديم ملف آخر. وعليه، نتمنى، كما جاء في ردمك الإيجابي، أن تتعاون مستقبلا كل الجهات المختصة في هذا الميدان، إن شاء الله، لنخفف من معاناة الشباب الجزائري ونقلص من ظاهرة البطالة التي تؤدي إلى ظهور آفات اجتماعية، والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد رئيس الجلسة:** أسأل السيد الوزير إن كان يريد التعقيب فليتنفضل.

**السيد الوزير:** شكرا سيدي الرئيس.

لقد نظمنا ندوة وطنية مؤخرا وكان من نتائجها وتوصياتها العمل على إدماج بعض الأجهزة المتدخلة في الشغل والتفكير في إحداث شبك وحيد عبر الوطن يتكفل بسوق الشغل، والعمل بالتعاون مع الجميع من أجل إحداث ديناميكية جديدة لتفعيل الملفات العالقة، وشكرا.

عن الحكومة، وقبل كل شيء أشكركم على طرح هذا السؤال.

إن تطوير الحركة الجمعوية وترقيتها في بلادنا يعتبر انشغالا مستمرا للدولة والجماعات المحلية، حيث يكرس دستور 1996 في مادته 33 مبدأ الحرية الجمعوية، كما يحدد قانون 90-31 المؤرخ في 04/12/1990 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع الاجتماعي إطارها القانوني.

تمنح الجمعية المواطن الإطار الملائم للمشاركة والتعبير عن مساهمته في النشاط الاجتماعي، وتسمح له بالمشاركة في تسيير شؤون محيطه الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والمهني.

يعتبر وجود حركة جمعوية ديناميكية متنوعة وقوية مؤشرا لحيوية المجتمع الجزائري ومكسبا غالبا له، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تمثل هذه الحركة دعما ضروريا للسلطات العمومية في عملها المتعلق بالتكفل بانشغالات المواطنين ومشاكلهم، وتشكل إرادة الحركة الجمعوية ورغبتها في المشاركة بصفة فعلية في الحياة الاجتماعية تسعى تشترك فيه الإدارة العمومية التي تجعل منه إحدى الأولويات في عملها.

إن التعليمات الموجهة للولاية والجماعات المحلية تحثهم بصفة حتمية على دفع الحركة الجمعوية وإشراكها في النشاط المحلي بما تقتضيه طبيعة نشاطات هذه الجمعيات.

ومن ناحية الإحصائيات تجدر الإشارة إلى أن التسهيلات التي أدخلت على إجراءات الاعتماد من جراء تطبيق قانون 90-31 المؤرخ في 04/12/1990 المتعلق بالجمعيات، أدت إلى انفجار حقيقي في عدد الجمعيات في المستوى الوطني، فعدد الجمعيات المحلية الذي لم يكن يتعدى 30 ألف جمعية بتاريخ 31/12/1992

أو هناك مزايدة أو مغالطة على الدور الذي أدته وماتزال تؤديه مختلف هذه الشرائح، فنقول من هذا المنبر، نحن هنا إلى يوم الدين واقفون مع الجزائر، وما أدراك ما الجزائر!

وسؤالي المباشر، سيدي الوزير، هو: لماذا لا تنظم ندوات مدنية لإبراز فعالية هذه المنظمات والجمعيات في إطار ندوة تجعل من هذه المنظمات أداة من أدوات خدمة الشعب والخدمة العمومية ...

**السيد رئيس الجلسة:** سؤالك مكتوب ولدى السيد الوزير نسخة منه، وقد أجاب عنه.. رجاء السيد بومدين.. رجاء.. حفظك الله.. لا.. لا.. تفضل.

**السيد خالد بومدين:** أما الشطر الثاني من سؤالي فيتضمن المطلب الآتي:

هناك ميزانيات تخصص للمنظمات ومختلف الجمعيات، نجعل منها بواسطة المراقبة والتدقيق أداة لتحقيق برامج مدققة معبرة بنتائج موضوعية تخدم الصالح العام، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد خالد بومدين، وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

**السيد الوزير:** بسم الله الرحمن الرحيم. أمامي السؤال الذي وصل رئاسة الحكومة وهو في صفحة واحدة وقراءته لاتتجاوز 30 ثانية.

السيد النائب المحترم خالد بومدين، السيدات والسادة أعضاء المجلس الشعبي الوطني، بعد شكر السيد رئيس الجلسة، طبعاً، وزميلي المحترم وزير العمل والحماية الاجتماعية.

ردا على جملة الاستفسارات التي تفضلتم بطرحها، السيد النائب، لي الشرف أن أوافيكم بعناصر الإجابة الآتية نيابة

ومن الأهمية أيضا أن نشير إلى ما يأتي: إن الممارسة الحالية في منح الإعانات بصفة اعتيادية تستوجب تعويضها بنظام علاقات تعاقدية، أي تعاقد بين الإدارة والجمعيات بخصوص البرامج وتنفيذها، يكون فيما بعد موضوع تقييم والتزام بهدف بئِن. ومن المفيد أيضا الإشارة إلى أنه في مجمل القول يتعلق الأمر بالإبتعاد عن الممارسة الحالية التي تهمش الجمعيات الأكثر ديناميكية والتي قد تؤدي إلى وضعيات غير عادلة بالنسبة إلى الحالات التي تستحق عناية أكثر.

وستسمح مثل هذه المبادرات بتقوية الحركة الجمعوية. لذا، ينبغي أن تؤسس كل سياسة شراكة على أسس معرفية مسبقة وتخص أنشطة محددة تضمن نجاح هذه السياسة، وتكون نوعية الشراكة الأكثر ملاءمة في المضمون الحالي تلك التي ترجح تطوير العلاقات بين الجمعيات والجماعات المحلية والتي تهيئ شروطا تكاملية قصد التكفل بالحاجات التي عبر عنها المواطنون.

إن هذه الشراكة مرغوب فيها في الوقت الذي تبرز جمعيات مشاركة في التطور ضمن مرحلة انتقالية للاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق والذي يستدعي إشراك الجمعيات في مسار التطور الاقتصادي والاجتماعي. وأذكر بعض النشاطات التي تستحق التشجيع والمساندة:

1 - مشاريع إنشاء أنشطة مبادر بها في إطار منظومة الإدماج المهني للشباب (تعاونيات شبانية ومؤسسات صغيرة).

2 - ترقية الفئات الخاصة (الطفولة والطفولة المسعفة والأشخاص المسنين والمعوقين) وذلك بالمساهمة في تحسين التكفل بهم في المستوى المؤسسي وجواري. ويجدر التذكير أخيرا بأن المادة 30 من قانون...

وصل إلى 53033 جمعية في نهاية شهر فيفري 2000، من بينها 838 جمعية وطنية، في حين تمثل إعانات السلطات العمومية أهم الموارد المالية للجمعيات.

بالفعل، إن سير الجمعيات مضمون بشكل كبير بفضل الإعانات المخصصة من ميزانية الولايات والبلديات، الأمر الذي يفسر عجز الحركة الجمعوية عن توفير مواردها الشخصية لتحقيق الأهداف المحددة في قانونها الأساسي. وتجدر الإشارة إلى بذل جهد مالي معتبر كل سنة في المستوى المحلي تجاه الحركة الجمعوية، هذا الجهد الذي أصبح صعب التأدية أكثر فأكثر، نظرا إلى عدم توازن الميزانية المحلية، والذي يبذل على حساب قطاعات أخرى ذات أهمية وطنية ومحلية. أضف إلى ذلك غياب ميكانيزمات المتابعة والمراقبة في استعمال الإعانات، مما أدى في بعض الأحيان إلى استعمال الإعانة العمومية في غير محلها. وأكد أيضا أن آفاق أعمال الحكومة تتجه أساسا نحو مجال التوحيد والمراقبة، سواء تعلق الأمر بالتحكم في الإجراءات الإدارية أو الاستقبال ودراسة الملف والتحري في منح وصلي الإيداع والاعتماد.

ونظرا إلى قلة الموارد المتوفرة، يتطلب الأمر إعادة النظر في كيفية منح الإعانات للجمعيات واستعادة الموارد الأخرى الخاصة بسير الجمعية (اشتراكات أعضائها، مداخيل خاصة بنشاط الجمعية، الهبات، الوصايا... إلخ)، ومن أين تأتي وكيف تصرف.

وأشير ومن باب الأهمية أيضا إلى أن الانشغال الدائم للإدارة يكمن في تشجيع الجمعيات الأكثر ديناميكية خاصة عن طريق الإجراءات المالية والضريبية، ويجب أن يجسد تشجيع الجمعيات الأكثر ديناميكية في تقنين الاعتراف بالمنفعة العمومية بموجب نص قانوني يحدد بصفة دقيقة شروط منحها وسحبها، وكذا تحديث قائمة الجمعيات ذات الطابع الإنساني المحددة ضمن القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 11/22/1994 المحدد لإجراءات منح الإعفاءات من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة.

إضافات كثيرة على الجمعيات كموضوع هام جدا، وأنا أشاطره الرأي في ذلك، منها وزارة العمل والحماية الاجتماعية التي تملك إحصائيات دقيقة في الموضوع ووزارة الشباب والرياضة ووزارة التضامن الوطني، فأرجو من الأخ أن يتقرب من هذه الوزارات وسيجد كل الترحاب والمعلومات الإضافية. شكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد الوزير، وأنتقل إلى السؤال الموالي وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن سهلي فليتفضل.

**السيد عبد الرحمن سهلي:** سيدي الرئيس، قد يستغرق سؤالي أكثر من الوقت المحدد في التعليم، لأنني طرحته في 1 جويلية والتعليم صدرت في 12 جويلية، فلا أعتقد أن التعليمات تخالف القاعدة العامة التي تقضي بعدم رجعية القوانين. لذلك، أرجو السماح لي بقراءة السؤال كاملا وشكرا سيدي الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:** إن القانون لا يسري على الماضي، وهي قاعدة معروفة، بارك الله فيك، تفضل.

**السيد عبد الرحمن سهلي:** السلام عليكم.  
السيد الرئيس،

السيدان الوزيرين ،  
زميلاتي، زملائي النواب،

إن الظاهرة المأساوية التي أصبحت تشد عيون المارة أغلب شوارع وساحات مدننا الكبرى وخاصة في العاصمة، والتي يلاحظها المواطن بكل ألم ليلا ونهارا، تدمي قلبه وليس لديه ما يواجهها به إلا بما هو أضعف الإيمان، إنها ظاهرة تشرد الأطفال والنساء بأطفالهن وحتى عائلات بأكملها ولم تحرك شعور أحد وكأن الأمر عاد وكأن الصبيان والأطفال ليسوا أبناء هذه الأمة بل وكأنهم لا يمتون إلى الإنسانية بأية صلة!

تري أمهات بصبيانهن يرتزقن على الرصيف، وأطفالا قد أنهكهم العياء وألبستهم أكياس القمامات ألوانها

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد خالد بومدين للتعقيب.

**السيد خالد بومدين:** أشكر السيد الوزير على الإجابة التي تفضل بها نيابة عن السيد رئيس الحكومة.

لكن بخصوص ملاحظته أن سؤالي لا تستغرق قراءته ثانية أو بضع ثوان، أقول له: يا سيدي الوزير، ألم تكفنا تعليمة المكتب رقم 8 حتى تضيف ملاحظتك؟

إذن، تتعلق المسألة بقضايا مصيرية وجوهية تهتم كافة المجتمع الجزائري، وبالتالي إذا أضفت ملاحظات ومعلومات ونقاطا أخرى، فلا حرج في أن تجيبني عنها. والنقطة الأخيرة في مداخلة هي أن هناك من يقوم بتأسيس جمعية من 15 عضوا. وعليه لا بد أن تتكفل الدولة بمراقبة ومحاسبة كيفية صرف أموال الجمعيات والمنظمات وذلك خدمة للصالح العام، لأن الأموال التي تمنحها الدولة هذه الجمعيات هي أموال الشعب ولا بد من مراقبتها. هذا ما نطلبه وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد خالد بومدين، وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير إن كان يريد التعقيب.

**السيد الوزير:** أشكر مرة ثانية السيد النائب.

لقد أشرت في الملاحظة إلى الالتزام بالقانون لا أكثر ولا أقل.

وأشاطر الزميل النائب تأكيده أن هذا التمويل يجب أن يظهر أثره في النشاط ويجب أن يوجه إلى أصحابه، ولذلك فما أشرت إليه من عقد بين الحكومة والبرامج وبين الإدارة والبرامج يرتكز أساسا على البرامج المقدمة ونسبة إنجازها، وهي المعيار الأول والأخير والأساسي في التمويل.

أؤكد أيضا للأخ النائب أن وزارات أخرى يمكنها تقديم

إن ترك الأطفال القصر عرضة للخطر قد صنفه قانون العقوبات جريمة في حق الأولياء، لكن ألا يصبح ذلك جريمة في حق الحاكم والمجتمع عموماً عندما يكون الأولياء أنفسهم قد أصبحوا عاجزين لظروف اقتصادية واجتماعية ونفسية وغيرها، أو يصبح بعض الأطفال دون أولياء؟

إن تفشي هذه الظاهرة يندرج مستقبل أمتنا بالخطر لأنها أصبحت نمط تربية مفروض على أعداد كبيرة من أطفالنا تتزايد من يوم إلى آخر.

لهذه الأسباب المؤسسة أتشرف بالتقدم إلى سيادتكم بسؤالي المتضمن الأسئلة الآتية:

هل توجد لدى وزارتك والحكومة عموماً إرادة جادة لمواجهة هذه الوضعية الخطيرة التي لا يرتاح لبقائها أي ضمير حي بهذا المجتمع؟

إذا كان من الصعب التحكم في الفئة البالغة التي تجاوزت سن الرشد، فما موقف الوزارة من بقاء الصبيان الأبرياء والأطفال القصر على هذه الوضعية، مشردين في الشوارع، معرضين لأخطار الانحرافات المختلفة؟

إن الدستور يعطي الأطفال حق الدراسة حتى بلوغهم سن 16 من العمر، فأين هو حق هذه الفئة من الأطفال في التربية والحماية؟

معالي الوزير،

أستسمحكم إن أسهبت في عرض هذا الموضوع، الذي إن كانت وزارتك مسؤولة إدارياً عن تلقي انشغالي بشأنه طبقاً للمادة 100 من الدستور، فإنني واع بأنه يتعداها في بعض جوانبه إلى ضرورة اتخاذ قرار صارم وجاد في مستوى الحكومة لمعالجة هذه الظاهرة التي تمثل خطراً داهماً يهدد المجتمع على مدى لا يتعدى بلوغ هؤلاء الصبيان والأطفال سن الرشد، لأن الإرادة السياسية موجودة، حسب اعتقادي، ببرنامج السيد رئيس الجمهورية.

وروائحها، كلهم يتخذون من الشوارع والساحات العمومية مقر إقامة دائمة، المحفوظ من هؤلاء البؤساء من وجد قطعة كرتون أو لجا إلى مدخل أو زاوية عمارة أو بناية يركن إليها لقضاء ليلته أو للاحتماء بها من حرارة الصيف وبرودة الشتاء.

إن هذه الظاهرة المأساوية مهما طال وصفها فلن تعكس الواقع المر، ولوعة ما تعانيه هذه الفئة من المجتمع التي لا يرضى بها أحد لأبنائه وعائلته.

فأين هو شعار الحماية الاجتماعية والتضامن الوطني الذي يعلق بحروف كبيرة ومذهبة على بنايات مؤسساتنا العمومية؟ وأين هي السلطات العمومية التي من المفروض أنها وجدت لحماية الفئات الضعيفة من المجتمع؛ لأن الفئة القوية لا تحتاج إلى حماية ما سر وجود السلطات وتنظيمها بمختلف مؤسساتها إذا لم تحم الضعفاء من نكبات الدهر وبوائقه؟

إن الاحتفال بعيد الطفولة في كل المناسبات وفي جميع المستويات الوطنية والقارية والدولية، والتغني بحقوق الطفل والمعاهدات الموقعة لحمايته، شيء جميل والأجمل من ذلك أن نلتفت إلى واقع ومعاناة أطفالنا المشردين المعرضين لكل الآفات الخطيرة التي لا يتسع المجال لسردها.

معالي الوزير،

إذا كان بعض الأشخاص البالغين قد اختاروا هذا الأسلوب من العيش أو فرض عليهم لأسباب أو ظروف قد يتتبعه السائل والمسؤول في تحليلها، فإنه ليس من حق السلطة العمومية والمجتمع عموماً أن يتركوا صبياناً وأطفالاً وعائلات بكاملها مهملين في الشوارع تستغلهم أيد شريرة تعبت بهم صغاراً بكل مظاهر الانحراف الأخلاقي وتغرس فيهم الكراهية للمجتمع، وتهيئهم للجريمة المنظمة كباراً.

معالي الوزير،

بينهم 11600 طفل داخل المراكز والمؤسسات، والبقية في حاجة إلى تعاون الجميع لاستيعابهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، بل في أسرهم الطبيعية، لأن هناك 3236 طفلا مسعفا يستفيدون كفالة مباشرة في 14 ولاية، ولكن الزيادة مرجحة للارتفاع، إذ تقدر سنويا بنسبة 5,71٪، ووصلت حالات الطلاق إلى 24 ألف حالة سنويا من سنة 1989 إلى سنة 1999.

سيدي النائب، إن الحماية الاجتماعية ليست شعارا، كما جاء في سؤالكم، وإنما هي سياسة وطنية قائمة ومجسدة في الميدان، تتكفل بأزيد من 988 ألف مواطن بكفالة شبه كلية، منهم 20 ألفا في المراكز المتخصصة و11600 في المؤسسات المكلفة بإعادة الإدماج والتأهيل النفسي والاجتماعي، مثل مراكز العبور ومراكز الطفولة الموجودة في خطر معنوي ورعاية الأحداث ومراكز الطفولة المسعفة وديار المسنين والعجزة، وكثير من المؤسسات التي تستقبل المواطنين الذين يعانون صعوبات اجتماعية. هذه المراكز التي يبلغ عددها الآن 32 مركزا مخصصا لهذه الحالات، تستوعب عمليا 1900 مستفيد بصورة دائمة إلى جانب 86 مركزا مخصصا لذوي الحاجات الخاصة من الفئات الهشة في المجتمع، تستوعب 21 ألف مقيم دائم. يضاف إلى هذين الصنفين من المراكز صنف آخر مخصص للأطفال المحرومين من العائلات أو أولئك الذين نبذتهم أمهاتهم لحظة الميلاد، حيث يتم تحويلهم من المصالح الإستشفائية إلى مراكز الطفولة المسعفة ويتم التكفل بهم وفقا لإجرائين متكاملين، إما الإسعاف الطفولي الموجه للأطفال الذين يقل سنهم عن 6 سنوات، أي من يوم إلى 6 سنوات وإما رعاية الطفولة والمراهقة للأطفال الذين يتراوح سنهم من 7 سنوات إلى 19 سنة.

وتمثلت الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية أساسا في ثلاث خطوات متكاملة هي:

1 - جمع هؤلاء الأطفال قدر المستطاع من الشوارع وتحويلهم إلى المراكز المتخصصة قصد التكفل بهم فترات محددة.

وإنني إذ أقدر الجهود المبذولة في بعض المجالات، فإنني أعتبر أن هذه الظاهرة الخطيرة والغريبة عن مجتمعنا وثقافتنا وديننا لم تعط أدنى العناية اللازمة لمعالجتها واستئصالها.

أرجو أن ألقى جوابا مقنعا بقدر ما أنتظره من علاج عاجل لهذا الموضوع. وتقبلوا تحياتي وتقديري سيادة الوزير. شكرا سيدي الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد عبد الرحمن سهلي، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير العمل والحماية الاجتماعية.

**السيد الوزير:** شكرا سيدي الرئيس.

السيدات والسادة،

تعتبر ظاهرة تشرد الأطفال وصمة عار في جبين الإنسانية جمعاء، فمنذ دخول البشرية عصر الاستهلاك تحول كل شيء إلى بضاعة بما فيه الإنسان، وحدثت تصدعات وشروخ عميقة في جدار المجتمع البشري، فهناك أزيد من 600 مليون طفل في العالم يعيشون حالات من التفكك الأسري والتشرد لأسباب عديدة، حسب آخر إحصائية صادرة عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (unicef) لسنة 2000، تحت عنوان "وضع الأطفال في العالم" ولم تشذ الجزائر، للأسف، عن هذه القاعدة، فقد سجلت إحصائية صدرت سنة 1989 أن عدد الأمهات العازبات في الجزائر تجاوز 34 ألفا.

وإن ما عرفته الأسرة الجزائرية من تفكك وتصدع في علاقتها، كان الأطفال هم ضحاياها الأوائل.

سيدي الرئيس،

كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى هذه الظاهرة المؤسفة المسماة "تشرد الأطفال"، التي رمت بأكثر من 18 ألف طفل جزائري إلى الشارع بطريقة أو بأخرى، يوجد من

العجزة التي أنشئت وفق تقاليد مجتمعنا الذي يتسم بالرحمة والتضامن الاجتماعي، أننا نعمل الآن على تفكيك أسرنا، حيث أصبحنا نشاهد في التلفزيون عجوزا تشتكي عدم زيارة ولدها لها. فهذا أمر غريب، لأن القانون والشرع يلزمان الأبناء وذوي القربى بالتكفل بعائلتهم، في حين نحن نشجع هذه الظاهرة، ونشرد أطفالنا!

بالنسبة إلى سؤالي، رغم الجهد الذي بذله السيد الوزير وقد أقنعني في جزء كبير منه، لكننا مازلنا نرى في الشوارع المرأة وطفلها برضاعته فوق الرصيف والدولة أو الوزارة المعنية لا تحرك ساكنا، وهو أمر مؤسف.

وعن كلمة "التسكع" سيدي الوزير، لو تصفحتم سؤالي لوجدتم أنني تجنبتها، لأنني أعتبرها غير لائقة، وأنتم تعلمون ماذا أقصد، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد عبد الرحمن سهلي، وأسأل السيد الوزير إن كان يريد التعقيب.

**السيد الوزير:** أشكر السيد النائب على تفهمه جزء مما قلته، ويمكن أن نقنعه بالجزء الآخر في الميدان حينما يتأكد السيد النائب من أن الكثير من الأسر أصبحت تتنصل من التزاماتها الأسرية تجاه أبنائها وآبائها.

وقد حاولنا جاهدين أن نقوم بعملية التمويل إذا كانت المسألة تتعلق بالاقتصاد أو المال، إذ قلنا لبعض الأسر إن الدولة تتكفل بالعجزة والأطفال في بيوتهم، وأنتم تمنحونهم ما لا تستطيع أن تمنحهم الدولة الجزائرية أو أية دولة كانت وهو العطف الأبوي أو عطف الوالدين، فنجحنا في بعض الجوانب وفشلنا في البعض الآخر، لأن هناك أنماطا استهلاكية طرأت على المجتمع الجزائري، ظهر فيها ما يسمى بالتنصل من المسؤوليات والمتاجرة أحيانا ببعض العواطف الاجتماعية، ومادام السيد النائب يقول إن الدين الإسلامي يفرض والقانون الجزائري يفرض، فأنا أقول لو كنا نطبق الشريعة الإسلامية والقانون

2 - فتح مصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح للتكفل بدفعات مؤقتة تتراوح بين 3500 و4500 فرد سنويا، بتأطير ببيكولوجي واجتماعي متجدد وبالتعاون مع الحركات الجمعوية.

3 - العمل على رد الثقة إلى نفوس هؤلاء الأطفال وإقناعهم بضرورة العودة إلى ذويهم أو على الأقل التكيف نفسيا واجتماعيا مع المتغيرات برعاية تقدمها الدولة لهذه المراكز.

وقد سطرنا برنامجا خاصا لإعادة التأهيل النفسي والإدماج الاجتماعي لهؤلاء الأطفال وفقا لقدراتهم وإمكانياتهم.

إن ظاهرة تشرد الأطفال وتسكع البنات المنحرفات في الشوارع وعلى قوارع السكك الحديدية، ظاهرة غريبة عن المجتمع الجزائري لم نحضر لها أنفسنا بشكل جيد. لذلك، تمكنا حتى الآن من أن نتكفل بمن أمكن جمعهم من أماكن كثيرة في ولايات وبلديات مختلفة، إلا أن الأعداد الهائلة والمتزايدة باستمرار للأطفال المحرومين والمنبوذين من عائلاتهم تحتاج إلى أن ندق ناقوس الخطر، ليس لعلاج ظاهرة التشرد والتسكع، كما جاء في سؤالكم، وإنما لمحاربة أسباب هذه الظاهرة .

شكرا والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن سهلي، تفضل.

**السيد عبد الرحمن سهلي:** شكرا السيد الرئيس وشكرا السيد الوزير.

فيما يخص الأرقام التي أطلعنا عليها السيد الوزير، والتي تعتبر أرقاما مذهلة في المستوى العالمي، فالمستمتع لهذه الأرقام يعتقد أن التشرد يدخل في إطار العولمة، ولكن ما أريد توضيحه لسيادة الوزير عن دور

إجمالي العاطلين، وهذا مؤشر على أن البطالة في الجزائر تتركز في فئة الشباب ومعظمهم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وهذا يعني هدرا كبيرا للطاقات البشرية وهي في قمة إنتاجها وعطائها.

3 - عدم إحداث تغييرات نوعية في برامج التعليم التقني والتكوين المهني لغرس مهارات المبادرة والابتكار لدى الخريجين، وتنمية الميل نحو العمل المنتج والمبادرة الفردية لإقامة المشروعات بدلا من السعي إلى الوظيفة.

4 - عدم تزويد قوة العمل المحلية بمهارات وخبرات جديدة تعتمد عليها عملية التحديث والخصوصية التي شرعت فيها الجزائر وتمكنها من السيطرة على قوى تكنولوجيا الإنتاج المستخدمة في وطننا، وتجنب إدخال اليد العاملة المحلية في منافسة غير متكافئة مع الطرف الأجنبي.

لهذه الأسباب، أتشرف، سيدي الوزير، بطرح الأسئلة الآتية:

1 - ما هي التدابير المتخذة لاسترجاع صلاحيات الوكالة الوطنية للشغل كمصدر فريد للإعلام قابل لتنوير السلطات العمومية بوضعية وتقلبات العرض والطلب على اليد العاملة من جهة، وكأداة تمكن من التعرف على نوع البطالة وتوجيه سياسات التشغيل والتكوين من جهة أخرى؟

2 - هل الانكماش الاقتصادي هو السبب الوحيد في البطالة وتفاقمها؟

3 - هل للحكومة إستراتيجية وطنية للتشغيل والتخفيف من وطأة البطالة؟  
تقبلوا، سيدي الوزير، عبارات التقدير والاحترام. شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد عبد العزيز مشنن، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير العمل والحماية الاجتماعية.

الجزائري ما قلنا "أف"، "ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما"، ونحن لا نقول "أف" الآن بل نرمي بفلذات أكبادنا في الشوارع، ويؤسفني أن أكرر مرة أخرى أن هناك 18 ألفا يحتاجون إلى رعاية عامة ومباشرة، وأنا شدم أن نتعاون جميعا من أجل أن نظهر المجتمع الجزائري من هذه الظاهرة الغريبة، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد الوزير، وأنتقل إلى السؤال الموالي وأحيل الكلمة إلى آخر متدخل وهو السيد عبد العزيز مشنن، تفضل.

**السيد عبد العزيز مشنن:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،  
السادة الوزراء،  
السيدات والسادة النواب،  
السادة الحضور،  
السلام عليكم.

تبقى نسبة البطالة في بلدنا في مستوى مرتفع ويستمر مستوى النمو في إثارة الوضع الاجتماعي وتفاقمه وتدهور ظروف معيشة أغلبية المواطنين.

وتجدر الملاحظة أن هناك عقبات تقف أمام التقليل من حدة البطالة تتمثل في:

1 - التدهور النسبي الذي تعرفه المرافق العمومية التي تتولى تنظيم وضعية الشغل واليد العاملة ومتابعتها وتطورهما.

2 - ضعف تنظيم سوق العمل كضرورة والقضاء على تعدد المناصب والاستعانة بالمتقاعدين الذين يتقاضون معاش تقاعد يفوق أحيانا أربعة أضعاف الأجر الأدنى المضمون لسد أبواب التشغيل في وجه جيوش البطالين من الشباب الجامعي والحرفي والعادي والعمال المسرحين، وفي المقابل وصلت نسبة العاطلين عن العمل ممن هم دون سن الرابعة والثلاثين إلى حوالي 60٪ من

الوكالة الوطنية للتشغيل إلى تهرب عارضي الشغل من الالتزامات القانونية والتشريعية الثقيلة أحيانا، حتى لانحمل الوكالة وحدها السبب، أي يتم العقد في الشارع بين المستخدم والمستخدم، وتفضيلهم التعاقد المباشر مع طالبي العمل لتشغيلهم أطول مدة ممكنة في السوق الموازية أو السوق السوداء المتهربة من دفع مستحقات الضمان الاجتماعي وتسديد حقوق المواطنة (الضرائب)، وهي تكاليف تصل أحيانا إلى نسبة 35٪ من كتلة الأجور، مما يجعل المستخدمين يتفنونون في أساليب التهرب ويستغلون بصورة بشعة الكثير من الشباب، خاصة إذا تعلق الأمر بالمساومة باليد العاملة باسم السجل التجاري رقم 011/607 الذي يعود تاريخه إلى المرسوم الصادر سنة 1963.

وقد ازداد تهرب المستخدمين أكثر منذ إقرار مبدأ تكفل صاحب العمل بالمنح العائلية للعمال والموظفين بشكل تدريجي، فلجأ كثيرون منهم إلى توظيف العزاب أو المتزوجين الذين لم ينجبوا.

وتتمثل الإجراءات الواجب اتخاذها ضمن برنامج الوزارة لتطوير وترقية وعصرنة أجهزة الشغل في ثلاث خطوات متكاملة، وقد وضعناها ودخلت حيز التنفيذ منذ جوان 2000 وهي:

أولا: دمج بعض الأجهزة لتتكامل وتصبح مرصدا لسوق الشغل.

ثانيا: ربطها بشبكة الإعلام الآلي لعصرنة خدماتها ومواكبتها حركية سوق الشغل.

ثالثا: جعل المرور إلى سوق الشغل إجباريا بالتسجيل أولا في هذا الجهاز المدمج بما يضمن مكافحة المتاجرة باليد العاملة، لكن تتطلب منا هذه الإجراءات ضمان منحة شهرية لا تقل عن 2800 دج على الأقل، ندفعها لكل من يتقدم ويسجل نفسه في الوكالة، في انتظار تمكينه من منصب عمل ولو بصورة مؤقتة مثلما هو

**السيد الوزير: السيد الرئيس،**

السيدات والسادة،

إن سؤال السيد النائب عن استرجاع صلاحيات الوكالة الوطنية للشغل، وهل يعتبر عدم تحقيق النمو الاقتصادي السبب الوحيد لارتفاع مستوى البطالة، يجرنني إلى الاعتراف أمامكم، بأن الجهاز المخصص للشغل، جهاز عاجز لأنه في الحقيقة بدأ يشتغل سنة 1963 وهو يسير الآن بنفس الذهنية.

ولا يمكن أن نتصور جهازا أنشئ سنة 1963 باسم مكتب اليد العاملة، يستطيع أن يستوعب الآن أعدادا هائلة من الوافدين الجدد إلى سوق الشغل بتكنولوجيات جديدة ومتطورة، فقد تطور كل شيء ماعدا الأجهزة، للأسف.

فهذا الجهاز يضم 165 وكالة محلية و11 وكالة جهوية، ويتحرك بأكثر من 575 عونا منهم 142 في مستوى المقر المركزي بالعاصمة، إلا أن هذا الجهاز لم يستطع مواكبة التحولات المتسارعة خاصة في عالم الشغل ولم يستطع تلبية سوى نسبة 12٪ من طالبي الشغل، ففي سنة 1999 مثلا أكثر من 121 ألفا سجلوا أنفسهم لرغبات في المستوى الوطني يطلبون الشغل مقابل 24 ألف عرض، أي بنسبة 18٪، فلم يتم تشغيل سوى 22 ألفا، أكثرهم بصفة مؤقتة، ولم تقدم لنا هذه الوكالة دراسة واحدة إحصائية أو تحليلية أو حتى وصفية لسوق الشغل، مع أنه من مهامها الأساسية:

أولا: مراقبة سوق الشغل وتنظيمه وتسييره.

ثانيا: جمع معطيات العرض والطلب ومعالجتها .

ثالثا: وضع آليات العلاقات بين المستخدم والمستخدم.

رابعا: التوجيه المهني والاجتماعي.

خامسا: رصد بؤر البطالة وتحليل أسبابها.

سادسا: حماية اليد العاملة الوطنية من الكساد وغزو اليد العاملة الوافدة (الأجنبية).

وترجع بعض أسباب هذه النتائج الهزيلة التي حققتها

في بروز ظاهرة البطالة وتفاقمها؟ وجوابي هو أن هناك أسبابا أخرى تفضلتم في مقدمة سؤالكم بذكر بعضها مثل تدهور مستوى المعيشة وضعف تنظيم وتأطير سوق الشغل وعدم ملاءمة برامج التعليم وضعف التحكم في التكنولوجيا، وأضيف لك ثقل المحيط الاستثماري والإداري وكذا ضعف تفاعل المنظومة البنكية والمصرفية مع التحولات الاقتصادية، لاسيما في مجال الاستثمارات المصغرة والصغيرة والمتوسطة التي تنطلق بها وتيرة التنمية وتنشئ سوق الشغل التي يمكن أن تمتص أكثر من 350 ألف يد عاملة سنويا خاصة في قطاع الخدمات.

أما عن سؤالكم الثالث والأخير، فهو غريب حقا! لماذا؟ أنت تسأل: هل للحكومة استراتيجية...، موجود في البرنامج الذي صادقت عليه بتاريخ 24 جانفي 2000.

فإذا سمحتم لي، سيدي النائب، فإنني أحيلكم على هذه الوثيقة، لاسيما الجزء الثالث منها تحت عنوان.. "إعادة تنظيم الاقتصاد وإنعاشه" والجزء الرابع تحت عنوان -برنامج تطوير العنصر البشري- فالحكومة تطبق ما تم التصويت عليه في هذا المجلس الموقر، ولا أعتقد أننا نستطيع وضع إستراتيجية بديلة خارج المتفق عليه بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، فالبرنامج المصادق عليه عقد بيننا وبينكم والعقد شريعة المتعاقدين، والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد الوزير، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد العزيز مشنن، فليفضل.

**السيد عبد العزيز مشنن:** شكرا سيدي الرئيس. أولا أبدأ بصلاحيات الجهات المعنية التي كانت تضطلع بصلاحيات مراقبة سوق العمل، لأقول للسيد الوزير، إن الأمر لا يتعلق بالجهاز في حد ذاته، وإنما بالصلاحيات التي كانت موكلة إليه منذ سنة 1963، ثم سلبت منه مما جعله أعرج لا يمكنه تقديم أو تنوير السلطات العمومية بخصوص سوق العمل.

أما فيما يخص إستراتيجية الحكومة في قطاع الشغل

الحال في مكاتب اليد العاملة في أكثر دول العالم، حيث نسجله ونمنحه 2800 دج، ثم ينتظر إلى أن نجد له عملا. وسيكون هذا الضمان الاجتماعي الوحيد للتحكم في ظاهرة الإضرابات والاضطرابات العمالية، واللجوء إلى تعديل القانون 11/90 المتعلق بعلاقات العمل، والقانون 02/90 المتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية وممارسة حق الإضراب، بما يتلاءم والتحويلات الجديدة.

السيدات والسادة،

هناك ظاهرة غريبة في الجزائر لا بد أن نذكرها، وهي أننا نجد في كل دول العالم أن العلاقة بين نسبة النمو الديمغرافي ونسبة البطالة عكسية، أي كلما قلت نسبة النمو الديمغرافي كلما قلت نسبة البطالة في الأصل، إلا في الجزائر فإن النسبة طردية، أي كلما تددت نسبة المواليد ارتفعت نسبة البطالة، وكان يفترض أن يحدث العكس. فقد كانت نسبة النمو الديمغرافي +6٪ سنة 1979 وكانت نسبة البطالة 18٪، ثم انخفضت سنة 1989 إلى نسبة +5,3٪، وارتفعت نسبة البطالة إلى 24٪، ثم انخفضت مرة أخرى سنة 1999 إلى أقل من نسبة 3,7٪، وارتفعت نسبة البطالة إلى 29,5٪.

نطرح سؤالا: أين الخلل؟ هناك أمر يجب ألا يكون، ويجب أن نبحث عنه.

هذا معناه أن هناك خلافا في تعريف معنى البطالة. ما المقصود بعبارة "عاطل عن العمل" في الجزائر؟ بعض الجزائريين يرون أن كل من لا يعمل في القطاع العام بطل والذي يعمل في القطاع الخاص يعتبر نفسه بطالا، لأنه عندما يغلق المحل الذي يعمل فيه سيحال تلقائيا على البطالة، وكل من لم يرسم في الجزائر أو يثبت في عمله يعتبر نفسه بطالا أو عاطلا عن العمل، في حين تعتبر المقاييس الدولية أن من يضمن عملا مدة ساعة في الأسبوع لا يعتبر بطالا أو عاطلا عن العمل، فمن يعمل أربع ساعات في الشهر يعتبر عاملا.

سيدي النائب،

تسألني عن الانكماش الاقتصادي، هل هو السبب الوحيد

فيما يتعلق بالاستعانة بالدول الخليجية وضعنا هذا الاهتمام بين أيدي زملائنا وأشقائنا وزراء العمل والحماية الاجتماعية في مجلس التعاون الخليجي في آخر لقاء لنا في القاهرة على هامش ملتقى المكتب العربي للعمل، حيث أبدوا استعدادا شريطة أن نقوم بتنظيم دقيق لسوق شغلنا أولا، وهو أمر نعمل على تكييف أدواتنا وتجهيزاتنا في مستوى التشريع والإدارة من أجل بلوغه ومعرفة من هو البطال في الجزائر ويحتاج فعلا إلى الشغل، معرفة دقيقة

وعما تفضلتم به في الأخير بخصوص نزع الصلاحيات، في حقيقة الأمر، ليست الصلاحيات هي التي انتزعت، ولكن الظروف هي التي تغيرت، فالصلاحيات التي كانت لهذا الجهاز سنة 1963 تتمثل في تسجيل البطالين أو العاطلين عن العمل الذين خرجوا من الثورة لتوهم للاشتغال في فرنسا، لكن الآن تغيرت الظروف كثيرا فأصبح صاحب العمل يشترط شروطا معينة، فيشترط بعض أصحاب العمل أو أرباب العمل، كما يسمونهم، شروطا نعجز عن توفيرها لهم بالصورة التي يطلبونها، ومن بين هذه الشروط المطالبة بأقدمية لا تقل عن خمس سنوات، فكيف نتصور بطالا له أقدمية خمس سنوات؟ فهذا يعتبر شرطا تعجيزيا، مما أدى بنا إلى إنشاء عقد ما قبل التشغيل من أجل أن نمح للجامعيين والتقنيين السامين فرصا للعمل، والدولة تتكفل برواتبهم حتى في القطاع الخاص مدة اثني عشر شهرا قابلة للتمديد بفترة ستة أشهر...

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد الوزير.

وقبل أن أرفع هذه الجلسة أذكر السيدات والسادة النواب أنه ستختتم دورة الربيع لسنة 2000 غدا في الساعة العاشرة، إن شاء الله، شكرا للجميع، والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة منتصف  
النهار والدقيقة الثامنة**

ومحاربة البطالة، سيدي الوزير، فأعرف وأدرك جيدا ما جاء في برنامج الحكومة، لكن تعرفون أن برنامج الحكومة عندما يقدم إلى السلطة التشريعية يأتي في شكل خطوط عريضة، كما أن هناك إستراتيجية يجب أن تتبلور على أرض الواقع، ويمكن أن أزدكم بأمثلة.

هذا، وزيادة على المحاور الواردة في سؤالي، سيدي الوزير، نرى أنه بإمكان التعاون بين الجزائر ومجلس التعاون الخليجي في مجال استخدام اليد العاملة الجزائرية قصد زيادة فرص العمل المتاحة للجزائريين في الخارج وزيادة معدلات الاستثمار الخارجية والداخلية ودعم وتشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة والحرفية وزيادة التوفير المحلي عن طريق التوعية لتخفيف الاستهلاك وإنشاء مشاريع تنموية تطويرية في الريف، والتركيز على الاستثمار والأمن الاجتماعي بهدف إيجاد مصدر دخل للمواطن..

**السيد رئيس الجلسة:** .. واصل.. ثانية وليست دقيقة

**السيد عبد العزيز مشنن:** شكرا.

قلت، إعادة النظر في التشريعات ذات العلاقة بسوق العمل والاستثمار والضمان الاجتماعي والتعليم والتكوين وإعادة التأهيل، ومهما بذل، سيدي الوزير، من جهود للتشغيل ومحاربة البطالة، نرى أنه لا بد من بذل جهود إضافية ومستمرة لمحاربة تفاقم البطالة. وشكرا للجميع.

**السيد رئيس الجلسة:** أشكر السيد عبد العزيز مشنن، وأحيل الكلمة إلى السيد الوزير إن كان يريد التعقيب، تفضل.

**السيد الوزير:** أشكر السيد النائب.

أولا، لو سألني السيد النائب عن البرامج التفصيلية للوزارة، لكان لي مجال للتفصيل في برنامج الحكومة الذي وضع إستراتيجية في خطوطها العريضة، كما تفضل، وكيف فصلنا هذه الإستراتيجية إلى برامج تفصيلية، تتدرج من سوق الشغل الوطنية إلى الاستعانة بأشقائنا في دول الخليج. كما ذكر.